الطاقة المتجددة تخفّض فاتورة كهرباء المستشفى بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪

المهندس بيار خوري
المدير العام للمركز اللبناني لحفظ الطاقة

وفق تقرير البنك الدولي الأخير المعنون «مؤشّرات تنظيم الطاقة المستدامة» (RISE-Regulatory Indicators for Sustainable Energy)، الذي يقيّم من خلاله السياسات الوطنية والأطر التنظيميّة للطاقة المستدامة في ١٤٠ دولة، أي ما يوازي نحو ٩٨٪ من سكّان العالم برز لبنان من ضمن أفضل ٥ بلدان سجّلت تقدّماً على صعيد الطاقة المتجدّدة عام ٢٠٢١.

ويرتكز هذا التقييم على نحو ٣٠ مؤشّراً ضمن ٤ ركائز، تتعلق بالولوج إلى الطاقة الحديثة.

ربما تصّح المقولة الشعبية «ربّ ضارّة نافعة» اذ انه في مواجهة الإنقطاع التام لكهرباء الدولة وخليق فواتيرها من جهة، وفواتير اصحاب المولّدات من جهة أخرى، مع ما يرافقه من جنون في بورصة اسعار المحروقات اصبحت الوجهة نحو الطاقة المتجددة في لبنان ضرورة وليست ترفاً في الحياة اليومية.

وخلال العامين المنصرمين، لوحظ إقبال كثيف من قبل المواطنين والشركات والمؤسسات وايضاً المستشفيات والمراكز الصحية على تركيب الواح الطاقة الشمسية في مختلف المناطق.

هل ان التسهيلات المقدمة من قبل الدولة في هذا السياق هي كافية؟ ام هناك تدابير أخرى يجب اخذها بعين الإعتبار؟ ما هي الجدوى الإقتصادية على فاتورة الكهرباء؟ وهل بالإمكان الإستغناء عن الكهرباء المنتجة من المعامل الحرارية في المستقبل؟

يشير المدير العام للمركز اللبناني لحفظ الطاقة المهندس بيار خوري الى «انه خلال العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ شهد لبنان ثورة خضراء حقيقية طالت كل القطاعات المستهلكة للطاقة ومنها المستشفيات. وفي حين إستفادت المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية العامة من الكثير من الهبات المقدّمة من المنظمات الدولية، إعتمد الكثير من المستشفيات على التمويل الذاتي لتركيب أنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. لا نملك في المركز اللبناني لحفظ الطاقة أرقاماً دقيقة حول عدد المستشفيات والمراكز الصحية التي إعتمدت أنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، إنما يمكننا التأكيد على أن العدد تخطى بشكل واضح نسبة ٥٠٪ بين مستشفيات خاصة وحكومية. ويمكن الجزم بأن المستشفيات العاملة في كل المناطق قد توجهت الى إستخدام هذا النظام لما يؤمنه من وفر مالي كبير مع بلوغ فترة إسترداد الإستثمار حوالي السنتين.»

ويقول «للصحة والإنسان»: «على المستوى المالي والإستثماري، ليس هناك حالياً إي دعم مقدم من الدولة اللبنانية أو أي من أجهزتها، إنما كما ذكرنا هناك الدعم المالي والهبات التي يتم تقديمها من خلال المؤسسات الدولية. هذا لا يعني أن الدولة تقاعست عن دورها في قطاع الطاقة المتجددة، إذ أن هناك ثلاثة مواضيع أساسية قامت بها الدولة اللبنانية من خلال مؤسساتها لدعم هذا القطاع:

اولاً، تم إعفاء كل أجهزة الطاقة الشمسية المّوردة الى لبنان من الضرائب خلال العام ٢٠٢٣، مما ساهم بتدني أسعار أنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بنسبة تصل الى حوالي ١٧٪.

ثانياً: وهو على قدر كبير من الأهمية، عملت الدولة اللبنانية منذ العام ٢٠١٤ على إقرار مواصفات إلزامية لأنظمة الطاقة الشمسية مما سمح الى حد كبير بضبط إستيراد بضائع غير مستوفية الشروط الى السوق اللبناني.

ثالثاً: أخيراً، حقق لبنان أنجازاً تشريعياً كبيراً بإقرار «قانون الطاقة المتجددة المّوزعة» رقم ٢٠٢٣/٣١٨ والذي يسمح بفتح سوق الكهرباء في لبنان امام شركات القطاع الخاص، ونعمل حالياً بشكل حثيث مع كل الفرقاء لتطبيق هذا القانون بأسرع وقت ممكن.

تخفيض الفاتورة ١٠و٣٠٪

وعن انعكاسها على فاتورة الكهرباء يوضح خوري: «ان أنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية تؤمن وفراً مالياً كبيراً حيث تبلغ فترة إسترداد الإستثمار حوالي السنتين، لذا يمكن القول بوضوح أن إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية هو أرخص مصدر طاقة في لبنان. في قطاع المستشفيات تحديداً، يمكن للطاقة المتجددة أن تخفّض من فاتورة الطاقة داخل المستشفى بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪ ، وذلك لأن

المستشفيات تستهلك كمية طاقة كبيرة مقارنة بمساحة الأسطح حيث يمكن تركيب هذه الأنظمة، إنما اليوم، ومع إقرار قانون الطاقة المتجددة المّوزعة، يمكن لأي مؤسسة خاصة، ومنها المستشفيات القيام بتركيب أنظمة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في أي بقعة أرض على كامل الأراضي اللبنانية، ومن ثم ربط الكهرباء المنتجة وإستخدامها داخل المستشفى. مع تطبيق هذا القانون، يمكن للمستشفيات تقليص فاتورة الطاقة بنسب كبيرة جداً.»

٤٠٪ طاقة متجددة في ٢٠٣٠

ويلفت الى ان «لبنان عام ٢٠١٩ وضع هدف الوصول الى نسبة ٣٠٪ طاقة متجدّدة مع حلول العام ٢٠٣٠، ونقوم اليوم في المركز اللبناني لحفظ الطاقة بمراجعة هذه الأهداف لرفعها الى نسبة ٤٠٪ في العام ٢٠٣٠، هذا يعني حكماً أن النسبة المتبقية أي ٦٠٪ من الطلب الطاقوي يجب تأمينها من المصادر الأحفورية التقليدية أي معامل كهرباء مؤسسة كهرباء لبنان. ومن المهم الإضاءة هنا على أن المعامل الموجودة حالياً لدى المؤسسة بإمكانها تأمين كافة حاجات السوق اللبناني الطاقوية دون الحاجة الى إضافة معامل أخرى. لا يجب الإستغناء عن الكهرباء المنتجة من المعامل الحرارية، إنما يبقى التحدي هندسياً وتقنياً ومؤسساتياً برفع نسبة الطاقة المتجددة الى أعلى رقم ممكن دون المس بمتانة الشبكة الكهربائية الوطنية.»

وعن موقع لبنان بين باقي البلدان في الإعتماد على الطاقة الشمسية خصوصاً في القطاع الصحي يقول: «منذ العام ٢٠١٠، إنطلق العمل في مجال الطاقة المتجددة في لبنان، وفي العام ٢٠١٢، صنفت «الوكالة الدولية للطاقة» لبنان من بين أفضل ١٠ دول في العالم في مجال تسخين المياه على الطاقة الشمسية.

وكان لقطاع الإستشفاء حصّة كبيرة لهذه التكنولوجيا، إنطلق إزدهار الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في العام ٢٠١٣ مع القروض المدعومة التي أطلقها مصرف لبنان، وقد تخطّى عدد المشاريع المنفذّة بحلول عام ٢٠٢٠ أكثر من الف مشروع على كامل الأراضي اللبنانية.

وكما قد ذكرنا، لا شك أن العام ٢٠٢٢ كان عاماً إستثنائياً على صعيد تركيب إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، وكان للمستشفيات حصّة هامة من هذا السوق، ويبقى التحدي اليوم وللسنوات الثلاث القادمة أن نقوم بتطبيق قانون الطاقة المتجددة المّوزعة وكل المبادرات الأخرى لتنفيذ المزيد من مشاريع الطاقة المتجددة، وصولاً الى النسبة المرجوة للعام ٢٠٣٠.»